



محضر إجتماع

رؤساء ونواب اللجان التخصصية

٢٥ فبراير ٢٠٢٤ - بمقر الجمعية

EBA

Egyptian Businessmen's Association
جمعية رجال الأعمال المصريين



نظمت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية إجتماعاً مشتركاً لكل من لجان الصناعة والبحث العلمي - النقل - السياحة والطيران المدني - الطاقة - الزراعة والري - تكنولوجيا المعلومات، وترأس الإجتماع المهندس / مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بحضور كل من الأستاذ/ عادل اللامي - عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة النقل، والدكتور / فاروق ناصر - رئيس لجنة السياحة والطيران المدني، والدكتور / محمد هلال - رئيس لجنة الطاقة، والمهندس / مصطفى النجاري - رئيس لجنة الزراعة والري، والنائب / حسنين توفيق - رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات، وبمشاركة الأستاذ / محمود متولي - نائب ثاني رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات، والأستاذ / محمد كامل - نائب ثاني رئيس لجنة السياحة والطيران المدني، وبمشاركة الأستاذ / عماد قناوي حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

دراسة المقترحات المقدمة من اللجان المعنية بإستراتيجية الحكومة المصرية

ومستهدفاتها خلال الفترة من ٢٠٢٤ - ٢٠٣٠

لتحديد الفرص والتحديات التي تواجه كل قطاع ووضع الحلول المقترحة من قبل القطاع الخاص

تمهيداً لإعداد ورقة عمل في هذا الشأن وإرسالها إلى رئيس مجلس الوزراء

أكد المهندس / مجد الدين المنزلاوي - الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية في

بداية حديثه موضحاً إن إستراتيجية الحكومة ٢٠٢٤ - ٢٠٣٠ في مجملها جيدة وطموحة، وأشار سيادته إلى أن الجمعية ستعمل علي المساهمة في تنفيذها من خلال إصدار عدد من الدراسات لمختلف اللجان النوعية في القطاعات الإقتصادية والإنتاجية والخدمية المختلفة وضمها في دراسة ورؤية متكاملة تمثل رؤية القطاع الخاص لتحقيق مستهدفات الإستراتيجية.

وأوضح سيادته أنه على مستوى إستراتيجية لجنة الصناعة والبحث العلمي سيتم التأكيد على إعطاء أولوية لقائمة مصانع المنتجات التي لا تصنع محلياً والتي أعدها مركز تحديث الصناعة من خلال المطالبة بإعداد دراسات جدوى جاهزة للمستثمرين والتوسع في إصدار الرخصة الذهبية وإتاحة الأراضي والبنية التحتية بالإضافة إلى بعض الملاحظات على التشريعات والقوانين المعدة من لجنة التشريعات الإقتصادية بالجمعية ومن أهمها تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلي، وأكد سيادته أن الجمعية تعد حالياً لعقد مؤتمر موسع للصناعة والإستثمار من أجل التصدير لعرض الدراسات وأوراق العمل على كبار المسؤولين وكافة أجهزة الدولة من خلال آليات واضحة تضمن تحقيق مستهدفات إستراتيجية الحكومة ٢٠٣٠.

وأكد الأستاذ/ عادل المعني – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة النقل بالجمعية على أن لجنة النقل بصدد إصدار رؤية متكاملة ودراسة لقطاع النقل تشمل جميع أنواع النقل البحري والنهري والبري والطيران، ولفت سيادته إلى ضرورة العمل على تغيير عدد من القوانين لتشجيع تملك السفن بجانب تشجيع زيادة مساهمة النقل النهري لكي تتوافق إستراتيجية الحكومة مع الارقام المستهدف تحقيقها في قطاع النقل.

وأضاف النائب / حسانين توفيق - رئيس لجنة تكنولوجيا المعلومات بالجمعية، أن اللجنة تعمل على دراسة كاملة لتحقيق مستهدفات إستراتيجية الدولة فيما يخص قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإستعانة بجمعية إتصال والخبير هشام دنانة – عضو مجلس إدارة جمعية إتصال ومن المقرر الإنتهاء منها في ابريل المقبل، ولفت سيادته إلى أن حجم صادرات مصر في قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تحسن مستمر ومن أكبر القطاعات نمواً ولديها فرصة لمضاعفة الصادرات، واستعرض سيادته أهم ثلاثة مستهدفات تمثل أولوية للقطاع منها التدريب وهو مستهدف يتمشى مع خطة اللجنة سواء لتخريج الكوادر المطلوبة للتصدير أو للإستفادة منها داخلياً بهدف تنمية الثروة التكنولوجية وتلبية إحتياجات مشروعات التحول الرقمي.

وأشار سيادته إلى أهمية إعادة تجربة وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات الناجحة في إعداد معاهد تدريب بجانب مدارس التكنولوجية التطبيقية خاصة في ضوء إهتمام الدولة بتحويل مدارس الثانوية الصناعية والتجارية إلي مدارس تكنولوجية، وأضاف سيادته أهمية إنشاء مصانع الألياف الضوئية وما يتطلبه من إصدار تسهيلات ضريبية وحوافز جمركية وتسهيل لإجراءات التراخيص وتخفيض لأسعار الطاقة بما يحقق تنافسية أفضل لهذه المنتجات للتصدير، وأشار سيادته لأهمية إضافة زيادة مستهدفات الصادرات في صناعات السوفت وير والهارد وير إلي إستراتيجية الحكومة ٢٠٣٠، كذلك على الدولة الإهتمام والتوجه نحو خطط التحول الرقمي والخدمي واعطاء أولوية للشركات المصرية الوطنية.

وأضاف الدكتور / فاروق ناصر - رئيس لجنة السياحة والطيران المدني بالجمعية أن البنية التحتية في قطاع السياحة تمثل أبرز التحديات التي تواجه إستراتيجية ٢٠٣٠ حيث يتطلب تطويرها من ٣ إلى ٥ سنوات، وأشار سيادته أن تحقيق زيادة أعداد السائحين لنحو ٣٠ مليون سائح سنوياً بما يحقق عائداً ٣٠ مليار دولار تقريباً يتطلب العمل على زيادة الطاقة الإستيعابية في المطارات وكذلك الفنادق وأسطول النقل السياحي.

وشدد سيادته على ضرورة العمل على مضاعفة الطاقة الفندقية من ٢٥٠ ألف غرفة إلي ٤٥٠ ألف غرفة فندقية للوصول إلى المستهدف تحقيقه وهو ما يتطلب تفعيل مبادرة ٥٠ مليار دولار وضرورة التدخل التشريعي وعمل ضوابط لتحويل بعض الشقق السكنية المغلقة إلي غرف فندقية من خلال منح تراخيص للشركات المتخصصة في إدارة الأصول بجانب تشجيع تملك الأجانب للشقق الفندقية.

وأضاف الدكتور / محمد هلال - رئيس لجنة الطاقة بالجمعية أن قطاع الطاقة يشهد تحديات ترجع إلى تأجيل خطة الدولة لتحرير أسعار الطاقة نتيجة إرتفاع سعر الصرف، وأوضح سيادته أن سعر الدولار زاد خلال عامين أكثر من ثلاثة أضعاف ولم تزد أسعار الطاقة أكثر من ٣٠٪، وأكد سيادته على أهمية تشجيع الدولة لزيادة مساهمة الشعب المصري في الطاقات المركبة من خلال ألواح الطاقة الشمسية حيث يمكن للمنازل أن تساهم بالنسبة الأكبر في إستخدام الطاقة المتجددة.

وطالب سيادته بأهمية إعادة النظر في تعريف الطاقة الشمسية ومنح حوافز لكل من يساهم في الإنتاج لتحقيق مستهدفات وزارة الكهرباء لزيادة إنتاج الطاقة النظيفة إلى ٤٢,٥٪ بما يحقق أهداف الدولة في التحول إلى الإقتصاد الأخضر بخفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق زيرو كربون بما يعكس بالإيجاب على التصدير، وأكد سيادته أن تكنولوجيا المعلومات في الفترة المقبلة هو المستقبل وجزء أساسي من كفاءة استخدام الطاقة وبالتالي من المهم تحديث وتنمية البنية التحتية المعلوماتية.

وأشار سيادته إلى أن مشاريع كفاءة الطاقة لم يشار إليها بالقدر الكافي لتحقيق خطة الحكومة لتوفير الطاقة الجديدة والمتجددة، وأضاف سيادته أن مشاريع الكتلة الحية لها بعداً هاماً حيث أنها تخدم البيئة ولكن لا بد أن تعمل بشكل مجمع، ولفت سيادته إلى أن الدولة تحتاج ٤ مليون مفاعل بيولوجي ويمكن تصنيعه محلياً وهو يوفر ٤٠٪ من احتياجات المياه و ٥٠٪ من الأسمدة بجانب إنتاج البيوجاز والتخلص من ٣٠٪ من مخلفات الإنتاج الزراعي وبالتالي خفض الانبعاثات الكربونية في القطاع الزراعي.

وأضاف المهندس / مصطفى النجاري - رئيس لجنة الزراعة والري بالجمعية أن قطاع الزراعة يقع عليه

العبء الأكبر خلال الفترة الحالية نتيجة أزمة الغذاء والتغيرات المناخية والزيادة السكانية لدوره في تحقيق الإكتفاء الذاتي العالمي بحلول ٢٠٥٠ وهو ما يتطلب زيادة الإنتاج بنسبة ٧٠٪، وأوضح سيادته أن اللجنة قامت بإعداد ورقة عمل لقطاع الزراعة للمساهمة في رؤية الدولة الزراعية كما شاركت في إستراتيجية زيادة الرقعة الزراعية إلى ١٢ مليون فدان، وتحديد ما هي المحاصيل التي يمكن زراعتها، ولفت سيادته إلى أن رؤية اللجنة للتوسع في الزراعة وتحقيق المستهدف تقوم علي زيادة سنوات حق الإنثفاع وتشجيع عقود التملك لأهميته في التعاقد على أصناف جديدة عالية الإنتاجية وأقل استخداماً للمياه والمبيدات والأسمدة وهو ما يشترط عقود تصل إلى ١٥ عاما.

وأضاف سيادته إلى أن اللجنة أوصت بعمل بروتوكولات تعاون بين مراكز البحوث فيعدد من دول العالم لإتاحة التقاوي والبذور ووصولها إلى للمزارعين بأسعار جيدة حتي لا يضطر إلى زراعة أصناف رخيصة منخفضة الإنتاجية، وأشار سيادته إلى أن مصر لديها مراكز بحثية متميزة في إنتاج أصناف الحبوب في العالم، وتابع سيادته أن الإهتمام بالزراعة التكنولوجية بإستخدام التكنولوجيات والتطبيقات الحديثة والحساسات التي أصبحت حيوية في قياس التغيرات المناخية ونسبة الذبول ودقيقة في ترشيد استخدام الأسمدة والمياه والمبيدات، وتابع سيادته أن اللجنة طالبت البنك الزراعي بزيادة الدعم المقدم للمزارعين في حالة استخدام المزارع الذكية بإدراجها ضمن تكلفة الزراعة مثل تجهيز الأراضي، بالإضافة إلى تسعير المحاصيل التعاقدية بنفس آلية تسعير المحاصيل العلفية والتوسع في إنشاء مراكز تجميع الألبان المتطورة لنقلها من العمل العشوائي إلى العمل النظامي للحفاظ على الثروة الحيوانية ومنتجاتها.

ثم تم الاتفاق على:

إعداد ورقة عمل من كل لجنة وإرسالها إلى الجمعية تمهيداً لعمل ورقة عمل مجمعة تضم المقترحات اللازمة للنهوض بكل قطاع وإرسالها إلى مجلس الوزراء

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / مجد الدين المنزلاوي بتوجيه الشكر إلى السادة الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.